الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الملتقى الدولي الرابع بعنوان:

الجريمة في الوطن العربي: من منظور الاقتصاد الاجتماعي.

****

يومي 27-28 نوفمبر 2013

استمارة المشاركة

عنوان المداخلة: دوافع الجريمة بين المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الفقر في الوطن العربي

محور المداخلة: واقع ومستقبل الجريمة في الوطن العربي (المحور الثاني)

الأستاذ: إبراهيم قعيد

أستاذ بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

-جامعة الوادي-

البريد الالكتروني: gaid.ibrahim@gmail.com

الهاتف: 87 45 57 70 07

الأستاذ: ياسين شكيمة

أستاذ بكلية الحقوق والعلوم السياسية

-جامعة الوادي-

البريد الالكتروني: ychekima@yahoo.com

الهاتف: 05 92 85 79 07

عنوان المداخلة: دوافع الجريمة بين المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الفقر في الوطن العربي

ملخص المداخلة:

تحتل ظاهرة الجريمة اهتماما واسعا في حقل العلوم الاجتماعية، كما تمثل هذه الظاهرة تحديا كبيرا أمام الحكومات وصناع القرار، باعتبارها عائقا في وجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وسببا رئيسيا في عديد المشاكل الاجتماعية.

تعتبر ظاهرة الجريمة من الظواهر متعددة الأبعاد نظرا لمسبباتها ودوافعها المختلفة، ويعتبر الفقر من أهم الأسباب والدوافع لارتكاب الجرائم، وقد ظهر في السنوات الأخيرة اهتمام متزايد بقضايا مكافحة الفقر في الوطن العربي كأحد الاستراتيجيات للحد من تزايد أشكال الجرائم. وتحاول هذه المداخلة إيجاد الأسباب والدوافع التي تؤدي بالأفراد والمؤسسات إلى ارتكاب الجرائم بأنواعها وممارسة السلوك الانحرافي، وفقا للمفاهيم الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الفقر في الوطن العربي.

الكلمات المفتاحية: الفقر، الجريمة، الوطن العربي، البطالة، الحرمان الاجتماعي، التنمية، الأمن الإنساني.

Abstract:

The phenomenon of crime occupies a large extent of the social science literature and represents an important issue for planners and decision makers as an obstacle to political, social and economic development and as a major cause for many social problems.

Crime is a multidimensional phenomenon caused by a plurality of factors. Poverty is one of the main factors; in recent years there has been a growing interest on poverty reduction in Arab world as an important instrument to fight crime increment in the region. This paper tries to find the causes of crime between the economic and social concepts of poverty in Arab world.

This study is divided into an introduction, a theoretical, conceptual and methodological entry, two chapters and conclusions.

The first chapter introduces the general context of the Arab states. And the economic, political, social and cultural charctiristics of Arabic societies

In another hand, the study examines the effects of poverty, unemployment, social exclusion, .and the weakness of basic needs on crime increment.

Keywords: Poverty, Crime, Arab World, Unemployment, Social Exclusion, Development, Human Security.

مقدمة:

تحتل ظاهرة الجريمة مكانة بارزة في البحث العلمي، نظرا لتأثيراتها وأبعادها المختلفة على الأفراد والأسر والمجتمعات، إذ أن الجريمة تعتبر من الظواهر عميقة الجذور في كل المجتمعات، ومصدرا لكافة المشاكل التي تعاني منها الأمم. ومن هنا تزايد اهتمام الباحثين والدارسين بمعرفة المشاكل والنتائج المترتبة عن تزايد الجريمة، من خلال معرفة خصائصها وأنماطها وتغيراتها من جهة، ومحاولة إيجاد حلول لتلك المشاكل من جهة ثانية. وقد اقترن هذا الاهتمام الأكاديمي بظاهرة الجريمة بعودة الاهتمام لقضايا الفقر خصوصا بعد التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والأمنية التي شهدها العالم بعد سقوط جدار برلين ونهاية الحرب الباردة.

لقد نالت ظاهرتي الفقر والجريمة إلى جانب الاهتمام الأكاديمي قسطا وافرا من اهتمام المقررين والممارسين وصناع السياسة، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وقد اتفق المجتمع الدولي على أن الحد من الفقر هو الهدف المحوري لعملية التنمية، التي تقترن بالقضاء على كافة أشكال الجريمة، وتحقق الأمن الإنساني. وتعتبر المنطقة العربية حقلا خصبا لدراسة ظاهرة الجريمة وآليات مكافحتها، وفقا لثلاثية القيود والإمكانات والبدائل، نظرا لارتفاع نسب الجريمة في المنطقة خلال السنوات الأخيرة وتغير أشكالها، تزامنا مع تعدد أشكال الفقر وتغير مفاهيمه، رغم الجهود المختلفة للأجهزة الأمنية على مدى عشريات كاملة لاحتواء الأبعاد الخطيرة لتزايد مظاهر الجريمة في الوطن العربي.

توصل عديد الفاعلين الاقتصاديين والسياسيين على المستويات المحلية والدولية إلى أن أساليب مكافحة الجريمة لا يكمن في تعزيز الجهود الأمنية هيكليا ولوجيستيا فقط، وإنما يجب أن يندرج التعامل الحكومي مع قضايا الجريمة ضمن الإطار الأشمل للنهوض الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للأفراد والمجتمعات، ومنه دفع عمليات التنمية والاستقرار السياسي والاجتماعي، وإعطاء المزيد من الحريات المدنية والسياسية للشعوب، والتي يجب أن تتزامن مع مجموعة من إجراءات التمكين الاقتصادي والقضاء على مصادر عدم الحرية كالفقر، والبطالة، والفساد، والحرمان الاجتماعي...الخ.

تم تقسيم هذه المداخلة إلى مقدمة، ومدخل منهجي ومفهومي ونظري، ومحورين رئيسيين، ومجموعة من الاستنتاجات.

وسيتناول المحور الأول السمات العامة للأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات العربية.

أما المحور الثاني فيعالج مظاهر الفقر وتغير أنماط الجريمة في الوطن العربي.

مدخل منهجي ومفهومي ونظري

أولا: مدخل منهجي

1- المشكلة البحثية:

تشير المعطيات الراهنة في الوطن العربي إلى ارتفاع نسب الجريمة بأنواعها المختلفة بالرغم من الجهود الوطنية والإقليمية والدولية للحد من الآثار الخطيرة الناجمة عن تفشي هذه الظاهرة، ولا تنبئ التقارير والدراسات المستقبلية بحال أفضل مما هو عليه اليوم. ومن هنا يطرح التساؤل التالي:

- **ما هي العوامل التي أدت إلى استشراء ظاهرة الجريمة بأنماطها المختلفة في الوطن العربي؟**

2- الفرضيات العلمية:

تفترض هذه الدراسة مجموعة من الفرضيات للإجابة على المشكلة البحثية المطروحة وهي كالأتي:

- هناك علاقة ارتباطية بين مستوى الفقر والجريمة، فكلما زادت نسب وشدة الفقر في المجتمع ارتفعت نسب الجريمة.
- هناك علاقة طردية بين البطالة والجريمة، فكلما زادت نسب البطالة زادت الجريمة.
- هناك علاقة ارتباطية بين الحرمان الاجتماعي والجريمة.
- هناك علاقة عكسية بين ضعف المستوى التعليمي للأفراد و تزايد الجريمة.
- هناك علاقة عكسية بين المستوى الصحي للأفراد ومستوى الجريمة، فكلما نقصت التغذية والخدمات الصحية ارتفعت الجريمة.

3- المناهج والاقترابات المستخدمة:

تعتمد هذه المداخلة توافقا منهجيا تكامليا من خلال استخدامها لمنظور الأمن الإنساني الذي يركز مفهوم الأمن على الإنسان الفرد وليس على الدولة، ويرى هذا المفهوم أن أي سياسة يجب أن يكون الهدف الأساسي منها هو تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة؛ إذْ قد تكون الدولة آمنة في حين يفتقر بعض من مواطنيها إلى الأمن لظروف عِدة بسبب الاختلال في توزيع الثروة أو بروز الاثنية في المجتمعات ذات الأعراق المتعددة أو لظروف طبيعية ومناخية تشكل لهم تحدياً دائما كالزلازل والبراكين والفيضانات أو الصراعات والنزاعات الانفصالية ما يتطلب توفير الأمن تدخل جهات إقليمية أو دولية. وتنشط منظمات إنسانية لتوفير الرعاية والإغاثة عندما لا تستطيع الدولة توفير مثل هذه المتطلبات ففي التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1999 بعنوان "عولمة ذات وجه إنساني" Globalization With a Human Face حدد سبع تحديات أساسية تهدد الأمن الإنساني في عصر العولمة . هي: عدم الاستقرار المالي وغياب الأمن الوظيفي المتمثل بعدم استقرار الدخل، وغياب الأمن الصحي وبخاصة مع انتشار الأوبئة الفتاكة وغياب الأمن الثقافي بانعدام التكافؤ بين نشر الثقافات وسيادة الثقافة الغالبة وغياب الأمن الشخصي بانتشار الجريمة المنظمة والمخدرات ووسائل الاحتيال المبتكرة من الغش والتزوير وغياب الأمن البيئي بانتشار التلوث ، والانحباس الحراري

وتغيير معالم البنية الطبيعية إضافة إلى غياب الأمن السياسي والمجتمعي من خلال سهولة انتقال الأسلحة ووسائل الدّمار والعنف والتطرف والقتل الجماعي الذي يصل إلى حد الإبادة.[1]

ويرتكز منظور الأمن الإنساني بالأساس على صون الكرامة البشرية وكرامة الإنسان بتلبية احتياجاته المعنوية بجانب احتياجاته المادية.

ومما تقدم يظهر بجلاء أن منظور الأمن الإنساني يجمع بين ثلاث دوائر : الدائرة الأولى وهي الدائرة الإنسانية والتي تنطلق أساسا من حماية الإنسان بصفته إنسانا بغض النظر عن جنسه ودينه ولونه وهذا ينطبق على المجتمعات الإنسانية سواء المتقدم منها أو تلك التي تعيش دون خط التمدن والتحضر وبالتالي فإن هذا المفهوم يغاير الأمن الفردي الذي يأتي في سياق الأمن الاجتماعي.

أما الدائرة الثانية وهي دائرة الأمن الوطني (القومي) والذي يتعلق بحماية الدولة التي ينتمي إليها الأفراد والجماعات، ويحظون بحمايتها ورعايتها فكما أن مسؤولية الدولة هي حماية رعاياها فإنه بالمقابل على رعايا الدولة أن يهبوا للدفاع عنها إذا ما واجهت أخطار تهدد كيانها السياسي أو تمس سيادتها . فالأمن في هذه الدائرة ينطلق من الأمن الداخلي للدولة وتحصين جبهتها الداخلية وإشاعة الأمن والاستقرار وبسط النظام وسيادة القانون وتحقيق العدالة والمساواة وفرص العيش الكريم لأبنائها ، مع العمل على توفير الأمن الخارجي من الأخطار القادمة عبر الحدود والتي تأتي ليس فقط من الدول بل من الجماعات والتنظيمات التي تسعى لزعزعة الأمن والاستقرار بشتى الوسائل والأساليب .

أما الدائرة الثالثة فهي التي تتعلق بالأمن الاجتماعي والذي يمكن النظر إليه على أساس أنه من مكونات الأمن الوطني الذي تساهم في تحقيقه مؤسسات المجتمع بدءاً من الأسرة التي تشكل النواة الأولى للمجتمعات البشرية ، ويرتكز الأمن الاجتماعي على منظومة العادات والتقاليد التي يؤمن بها المجتمع ، وعوامل الاستقرار القائمة على التفاهم والمعايشة وروح المواطنة والشعور بالانتماء والرغبة في التعبير عن المشاركة الايجابية في خدمة الجماعة لتحقيق الذات من جهة والحصول على الرضا والقبول من الجماعة من جهة أخرى . ومن هنا فان الملاحظ وجود تداخل عضوي بين مستويات الأمن الثلاثة: الإنساني، والوطني (القومي)، والاجتماعي وربما تعود الفوارق ما بينها إلى سلم الأولويات وزاوية الرؤية. مما يعزز القول أن مسؤولية تحقيق الأمن مسؤولية فردية وجماعية في آن واحد تقررها الحاجة إلى ممارسة الحياة بعيداً عن أشكال التهديد ومظاهر الخوف والقلق.[2]

كما ستستخدم الدراسة الاقتراب النسقي أو النظمي، وهو اقتراب يساعد على فهم صيرورة الأنساق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، التي يعتبرها مثل كائنات حية تتحرك في بيئة داخلية وخارجية معينة. وقد بني هذا الإطار التحليلي على مجموعة من الفروض التي تفيد بأن هناك دائرة متكاملة ذات طابع حركي من التفاعلات، وتنطلق

تلك الدائرة من المدخلات، وتنتهي إلى المخرجات، في حين تقوم عملية التغذية العكسية أو الاسترجاعية بالربط بين نقطتي البداية والنهاية.[3]

وتوظف الدراسة أيضا اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع لـ"جويل ميجدال" Joel Migdal، الذي انتقد الدراسات التي تناولت العالم الثالث وخصوصا عملية التغير فيه، مثل نظريات التحديث والتنمية والماركسية...الخ، لأنها افتقرت إلى تفسير علمي محدد للعديد من ديناميات مجتمعات العالم الثالث، وبنى ميجدال اقترابه على افتراض مفاده أن فهم كيفية بقاء المجتمعات وتغيرها يستوجب البدء بالمنظمات التي تمارس الضبط الاجتماعي، والتي تخضع للميول الفردية للسلوك الذي تصفه تلك التنظيمات، وتتراوح طبيعة هذه التنظيمات بين الأشكال الرسمية وغير الرسمية، حيث تستخدم أنواعا من العقاب والثواب والرموز لإقناع الشعب وفقا لقواعد اللعبة، والتي تمثل بدورها المعايير والقوانين التي تعين حدود السلوك المقبول في المجتمع.[4]

كما سيتعين على الدراسة الاستعانة بالمنهج المقارن، والذي يعتبر منهجا مهما في الدراسات الإنسانية عموما، وذلك بهدف تفسير دلالات التشابه والاختلاف في الظواهر التي يجمعها قدر من التشابه أو قدر من الاختلاف، وقد انطلقت هذه الدراسة من السمة المشتركة لدول الوطن العربي، ألا وهي ارتفاع نسب الجريمة، بحيث تسعى المقارنة إلى إيجاد المتغيرات التفسيرية التي أدت إلى ذلك من جهة، والى نجاح سياسات مكافحة الجريمة في دول عربية دون أخرى من جهة ثانية.

ثانيا: مدخل مفهومي ونظري

1- مفهوم الجريمة:

لم يتفق الدارسون والعلماء حول تحديد مفهوم موحد للجريمة، فقد تعددت التعاريف بتنوع المداخل والاتجاهات والخلفيات. إلا انه يمكن تقسيم تعاريف الجريمة إلى ثلاث فئات كبرى، وتربط الفئة الأولى بين الجريمة وانتهاك القانون لتحديد الفعل الإجرامي، أما الثانية فتتخذ المعايير الاجتماعية كمقياس لتحديد الفعل الإجرامي، في حين تجمع الفئة الثالثة بين المدرستين السابقتين.

يربط أنصار مدرسة القانون بين الجريمة وانتهاك القانون، أي أن الفعل الإجرامي هو ذلك الفعل الذي ينحرف عن معايير المجتمع السياسي الذي تحكمه وتضبطه قوانين،والتي تشرف على صياغتها وتنفيذها سلطة معترف بها اجتماعيا ورسميا، وعليه فان "دافيز" J Davis يعرف الجريمة بأنها كل فعل يعاقب عليه القانون. ويربط أنصار المدرسة الاجتماعية بين الجريمة والأفعال التي تسبب أذى للمجتمع، ونذكر هنا تعريف "سالن" Sallin، للجريمة على أنها انتهاك للمعايير الاجتماعية، أما المنظور الثالث فيعرف الجريمة على أساس الجمع بين المعيارين –القانون والمجتمع– ومنه فقد عرفها على أنها كل سلوك مؤذ وضار اجتماعيا ويتعرض صاحبه للعقاب من قبل الدولة.[5]

2- مفهوم الفقر:

لم يجمع الدارسون لظاهرة الفقر على تحديد مفهوم موحد لهذه الظاهرة، نظرا للاختلافات الفكرية والإيديولوجية من جهة، وتعدد أبعاد هذه الظاهرة من جهة ثانية، وارتباطها بنظريات التنمية المختلفة من جهة أخرى. وقد أدت تلك العوامل إلى تشوه مفهوم الفقر وصعوبة تحديد تعريف موحد لهذه الظاهرة.

يعرف الفقر على أنه: الحرمان الشديد من الحياة الرضية، فأن يكون المرء فقيرا معناه أن يعاني من الجوع، وأن لا يجد المأوى والملبس، وأن يصاب بالمرض فلا تتاح له فرص العلاج، وأن يكون أميا ولا يلتحق بالمدرسة. وبالتالي فإن هذا التعريف يضع حدا أدنى لمستوى الدخل الضروري الذي يجب على كل فرد إحرازه لتحقيق ضمان مستوى معيشي معقول، ويطلق على هذا النوع بالفقر المطلق.(6)

ويعرف الفقر في قواميس علم الاجتماع بأنه: مستوى معيشي منخفض، لا يفي بالاحتياجات الصحية والمعنوية المتصلة بالاحترام الذاتي لفرد أو مجموعة من الأفراد. ويرتبط هذا التعريف بمستوى المعيشة العام في المجتمع وبتوزيع الثروة ونسق المكانة الاجتماعية. ويطلق على هذا النوع بالفقر النسبي الذي يحدده البنك الدولي على أساس الأفراد الذي يقل دخلهم السنوي عن ثلث المتوسط القومي لدخل الفرد في الدولة المعنية.(7)

كما يعرف الفقر أيضا على أنه: مدى توفر القدرات والاستحقاقات التي تفسر بتوفر الحرية واحترام الذات، والمساهمة في الحياة المدنية، فضلا عن المشاركة في اتخاذ القرار، وتوفر حقوق المواطنة. ويعرف هذا النوع بفقر القدرة أو الفقر البشري، ويتم قياس فقر القدرة من خلال الرقم القياسي للفقر البشري، الذي يقيس أوجه الحرمان من حياة صحية مديدة، ومن القراءة والكتابة، والحرمان من مستوى معيشي لائق مثل الحرمان من المياه المأمونة وانخفاض وزن الأطفال عن المعدل الطبيعي لأعمارهم. ويدل ارتفاع قيمة تلك المؤشرات على انتشار الفقر البشري.(8)

ويتضح مما سبق أن محاولات إيجاد مفهوم محدد وواضح للفقر يخضع لمنطلقين أساسين هما: المفهوم المادي المتمثل في معايير الدخل، والحاجات الأساسية، ومفهوم القدرة. إلا أنه يجب التمييز بين الفقر بصفته ظاهرة اجتماعية تاريخية، تعبر عن الوجه الآخر لصور التمايز الاجتماعي واللامساواة وانعدام العدالة، التي هي السبب الأساسي الذي ظل وما زال يهدد الحياة البشرية والحضارات الإنسانية. وبين الفقر بصفته مصطلحا ومفهوما، فالفقر بصفته تجريدا وتنظيرا لا يمكنه اختزال هذه الظاهرة، ولا حتى التعبير عن كل أبعادها.

لذلك فإن هذه المداخلة ستتبنى مفهوم الفقر متعدد الأبعاد الذي يفيد بأن مفهوم الفقر أبعد من مجرد انخفاض الدخل، إذ أنه يعكس الفقر الصحي والتعليمي، والحرمان من المعرفة والاتصالات، وعدم القدرة على ممارسة حقوق الإنسان والحقوق السياسية، وانعدام الكرامة والثقة واحترام الذات، وإفقار البيئة، بل وإفقار أمم بأسرها حيث يعيش المجتمع في حالة من الفقر.(9) ويعبر هذا المفهوم عن الجوانب الجوهرية، والأكثر أهمية في ظاهرة الفقر. كما أنه يربط بين المسائل النظرية والعملية لدراسة ظاهرة الفقر عبر دليل الفقر متعدد الأبعاد.

الشكل رقم (1): دليل الفقر متعدد الأبعاد.[10]

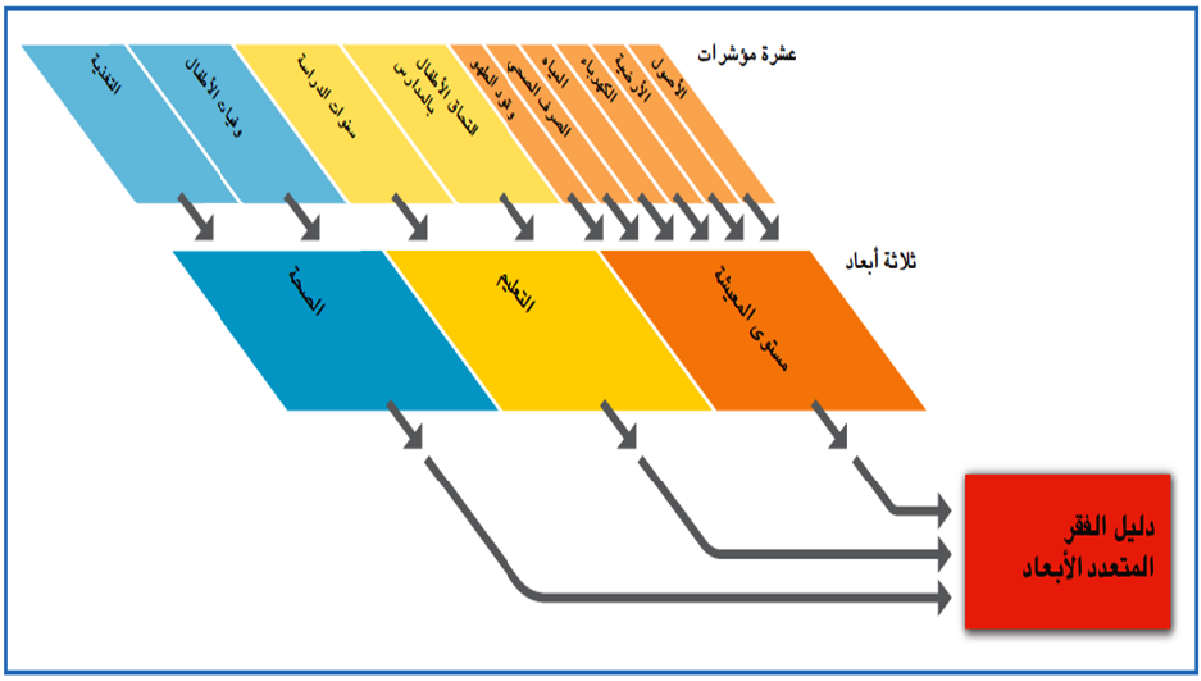

3- الإطار النظري:

درج المفكرون السياسيون والاقتصاديون والاجتماعيون على ذكر العديد من النظريات والأسباب التي يعزون إليها أسباب الجريمة، التي ما زالت تعاني منها الغالبية الكبرى من دول العالم. فهناك بعض الاتجاهات النظرية التي ربطت بين العوامل الاقتصادية والجريمة، وهناك اتجاهات أخرى، فسرت الجريمة على أساس عوامل اجتماعية، وهناك من جمع بين المتغيرين لتفسير ظاهرة الجريمة، وهناك من أرجعها إلى متغيرات أخرى (سياسية، نفسية اجتماعية، ثقافية، فيزيولوجية، دينية...الخ)، وبهذا الخصوص سنتحدث بإيجاز عن أهم النظريات:

أ- نظريات المدرسة الاقتصادية: من روادها ماركس وانجلز الذين اعتبرا الجريمة إفرازا طبيعيا للمجتمع الرأسمالي المليء بالتناقضات والصراع الطبقي، ومن أنصار المدرسة الاقتصادية أيضا كل من "كويني" و"دايفيد ماتزا" الذين قاما بتطوير نظرية ماركس وانجلز بصورة أكثر تطرفا بإلقاء كل اللوم على الرأسمالية فيما يعرف بنظريات علم الإجرام الراديكالي.

ب- نظريات المدرسة الاجتماعية: يتفق أنصار هذا التيار على أن تفسير ظاهرة الجريمة يعود أساسا للعوامل البيئية المحيطة بالمجرم، إلا أن روادها اختلفوا فيما بينهم حول تحديد تلك العوامل المتنوعة فظهرت خمس نظريات شهيرة هي: نظرية علم خصائص الأمراض الاجتماعية، ونظرية الانومي، والنظرية البيئية، والنظرية الحديثة للتناقضات، ونظرية التكوين الاجتماعي.

ت- نظريات علم النفس الاجتماعي: من أهم رواد هذه المدرسة لآرثر بيلي صاحب نظرية النفسية الاجتماعية والتي ترجع السلوك الإجرامي لعوامل اجتماعية ونفسية تضعف في الفرد القدرة على السيطرة وعوامل أخرى تضعف قدرة السيطرة الاجتماعية، ولأهمية علاقة العوامل الاجتماعية والنفسية والبيئية والصحية مجتمعة بالسلوك الإجرامي يقول هيرمان مانهايم: إذا اجتمعت عوامل فيزيولوجية وعوامل اجتماعية سالبة في الفرد تسبب له حالة عقلية غير عادية تقود للجريمة.[11]

المحور الأول: السمات العامة للأبنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لدول الوطن العربي

إن اختلاف المدارس الفكرية في تفسير السلوك الإجرامي، بين الخصائص والمفاهيم الاقتصادية للجريمة من جهة، والاجتماعية والثقافية من جهة أخرى، يستوجب على هذه المداخلة التطرق إلى سمات الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لدول الوطن العربي.

1- البناء الاقتصادي:

يتميز البناء الاقتصادي في الوطن العربي بسيادة النشاط الاستخراجي أو الإنتاج الأولي الذي يعتمد أساسا على الحرف التقليدية والزراعة والرعي والصيد، وبشكل أقل الخدمات والصناعة، وهذه الأخيرة أغلبها استخراجية، أما عن الصناعة التحويلية فمعظمها صناعة استهلاكية، كالصناعات الغذائية والمنسوجات. كما يتميز البناء الاقتصادي العربي بوجود ثنائي اقتصادي متناقض، ويسمى الأول بالاقتصاد المعيشي، ويطلق على الثاني بالاقتصاد النقدي أو التبادلي. أما الأول فهو ما يعيش عليه أغلب السكان كالزراعة والرعي والصيد، فهو إنتاج غذائي لحاجة السكان، والثاني هو الذي يعتمد على رؤوس الأموال والخبرة، ويظهر في قطاع إنتاج الغلال التجارية والمعادن المختلفة، فهو إنتاج موجه للتصدير، وأغلب هذه الصادرات هي مواد خام أو مواد غذائية. كما يعتمد الاقتصاد العربي على الثروات الباطنية والطاقية، إذ يشكل النفط والغاز الحيز الأكبر من مداخيل الدول العربية منذ الاستقلال.[12]

يصنف الاقتصاد العربي ذو الطبيعة الريعية، والذي يعتمد على مصادر طبيعية لتوليد الدخول، من الاقتصادات النامية أو المتخلفة، سواء من معيار الدخل القومي، أو معيار توزيع العاملين على القطاعات المختلفة أو معيار نصيب الفرد من الاستهلاك (الرعاية الصحية، نسبة الأطباء، التعليم...) وهو ما يمثل بيئة مناسبة للتفاوت الاجتماعي والصراع الطبقي وانتشار البطالة وازدياد في نسب الفقر، ومنه إلى تزايد الجريمة بأنواعها المختلفة.

2- البناء الاجتماعي والثقافي:

أ- التركيبة الاجتماعية:

تميزت الحياة العربية بسيادة الأنماط التقليدية في تكويناتها الاجتماعية، المتمثلة في أشكال أولية، عائلة موسعة، عشائر، قبائل و تحالفات قبلية القائمة على المصاهرة والنسب، ابتداء من العائلة الموسعة التي ظلت السمة المميزة لبنية العائلة العربية، التي تضم سلالة واحدة منحدرة من جد ذكر واحد ويشكل الانصهار العائلي لهذه الوحدة القاعدة الأساسية، وبالتالي فان القبيلة هي اللبنة الأساسية لبناء المجتمع العربي. وتتميز العلاقة داخل القبيلة بطابعها الهرمي، إذ يأتي شيخ القبيلة على رأس الهرم و هو الزعيم الحاكم و صاحب السلطة العليا و يمكن أن نرجعها إلى السلطة الأبوية للعائلة،حيث يعتبر الأب رأس الهرم العائلي و هو عادة رأس الرجل الأكبر سنا في العائلة.[13]

إن وجود القبيلة و غياب الدولة الحديثة أدى إلى غياب شرعية المؤسسات وإحلال الشرعية القبلية و تحول القبيلة و المشيخة إلى دولة وتغير التحالفات القبلية إلى حلف الأسرة الحاكمة مع كبار الأسر، و قد تحولت القبيلة في أيدي الأنظمة الحاكمة إلى وسيلة أساسية للارتكاز عليها و بالتالي فالانتماء أدى إلى انخفاض الوعي السياسي والثقافي بسبب طغيان النزعة القبلية على الحياة الاجتماعية و السياسية و تفوق الانتماء القبلي على الانتماء الوطني.[14]

ب- التركيبة السكانية والصحة والتعليم:

تعتبر ظاهرة النمو الديموغرافي المتزايد من بين الظواهر التي تحرج الحكومات العربية، ولطالما عملت هذه الدول بمساعدة المنظمات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان على تخفيض نسب المواليد وتحديد النسل كاستراتيجيات للحد من النتائج الوخيمة للانفجارات السكانية، إلا أن الإحصائيات تشير إلى تزايد عدد سكان دول الوطن العربي بشكل مخيف، إذ يبلغ عدد السكان حوالي 312.364.392 مليون نسمة، ويبلغ معدل النمو السكاني في الوطن العربي 2.3% ويسجل أعلى نمو في سلطنة عمان إذ يبلغ 3.48% وأقل نسبة نمو في تونس 1.38%. ويتركز أغلب سكان الوطن العربي في الأرياف، وذلك لطبيعة الأنشطة التي يمارسها السكان كالزراعة والرعي، إلا أن صعوبة الاستثمار في الزراعة، وغياب التكنولوجيا والأموال، وكثرة الكوارث الطبيعية والبيئية أدت إلى اتساع ظاهرة النزوح الريفي نحو المدن، كما أن الأرياف لا توفر أهم الضروريات للعيش الحسن بسبب صعوبة إيصال متطلبات الحياة إليها.

أما الفئات العمرية فإنها تبلغ 38% لغاية عمر الـ 18سنة، و58.4% من18 سنة لغاية الـ65 سنة، و3.5% من 65 سنة فما فوق...ويبلغ معدل الولادات 29.38 لكل ألف نسمة بينما معدل الوفيات 7.17 لكل ألف نسمة، أعلى معدل وفيات للأطفال يسجل في الصومال 123.97 لكل ألف مولود حي وفي جيبوتي 101.5 حالة وفاة لكل ألف طفل يولد حياً، أما أقل معدل فهو في الكويت حيث يبلغ 11.82 حالة وفاة لكل ألف مولود حي ثم الإمارات حيث تبلغ 16.68 حالة لكل ألف مولود حي.

أما عن التعليم في الوطن العربي فتبلغ نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة بين سكان الوطن العربي 54.82% وتأتي الأردن في المرتبة الأولى بين الدول العربية بنسبة تصل إلى 86.6% تليها لبنان. أما أقل معدل فيأتي في الصومال ويبلغ 24% فقط واليمن 38%. وقد شهدت السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا في متوسط الإنفاق على التعليم حيث بلغ نحو 5,1 % من الناتج القومي الإجمالي. و هو ما يسمح للدول العربية أن تقلص من فجوة الأمية الموجودة في العالم العربي، فأصبحت تمتلك ما يزيد من 120 جامعة وأكثر من 500 مركز بحث علمي. كما يوجد في العالم العربي 40 ألف حامل لشهادة دكتوراه في مختلف التخصصات و50 ألف باحث وعالم. وبالرغم من التقدم الملحوظ الذي شهدته مختلف أنحاء العالم العربي إلا أنه هناك مشاكل هامة تجدر الإشارة إليها منها: ارتفاع معدل التسرب المدرسي، وانخفاض نسبة الفتيات المسجلة في المدارس، والتركيز على المستوى الكمي في التعليم وتدني نوعيته. فبالرغم من الزيادة الكبيرة في نطاق التغطية التعليمية إلا أن المعدلات المرتفعة للنمو السكاني تمثل أحد التحديات في مواجهة جهود التعليم ولذا يلاحظ أنه مع الانخفاض المضطرد في معدلات الأمية إلا أن العدد المطلق للأميين في ازدياد نتيجة لارتفاع معدلات النمو السكاني ولأجل مواجهة هذا التحدي يحتاج قطاع التعليم لزيادة الموارد المالية المخصصة له بنسبة أكبر من نسبة زيادة السكان وهو الأمر الذي لا تتحمله موازنات بعض الدول العربية.كما يواجه نشاط التعليم تحديات أخرى من أهمها الحاجة إلى رفع نوعية التعليم بجميع مستوياته وتحسين نوعية مهارات القوى العاملة والعمل على مواءمتها مع متطلبات سوق العمل.

ت- التعدد الديني واللغوي:

تسود اللغة العربية في الوطن العربي كلغة رسمية، ولغة للتعليم والتواصل اليومي بين المجتمعات، وبهذا التحديد يكون موقف الدول التي انضمت إلى جامعة الدول العربية مثل الصومال وجزر القمر صعباً، وهناك ثنائية لغوية وفي الوطن العربي وهي أن يتكلم الناس في البلد لغتين الأولى العربية، والثانية لغة أخرى أجنبية كما هو الحال في السودان وموريتانيا، أو محلية كما هو الحال في العراق، ومن الدول العربية ما خلا من التعدد اللغوي كالعربية السعودية والكويت والإمارات والأردن، وفي كل بلد عربي لهجة خاصة به أو عدة لهجات يستخدمها المواطنون للتواصل اليومي فيما بينهم.

يتميز البناء الاجتماعي والثقافي في الوطن العربي بدرجة كبيرة من التعقيد والتداخل التي تصل إلى حد الصراع والتشرذم، إذ يرتبط العامل الاثني بالعامل العرقي من جهة، وبالاختلافات المذهبية والعقائدية والدينية من جهة ثانية، ويرتبط أيضا بالتقسيمات اللغوية السائدة في المنطقة من جهة أخرى.

ومن خلال دراسة البناء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للوطن العربي نلخص مجموعة الملاحظات الأولية الآتية:

1- تعاني البلدان العربية من انخفاض مستوى التجانس الاقتصادي والسياسي والاجتماعي أحياناً، ولمفهوم التجانس الاقتصادي أبعاد عديدة كالتفاوت في حجم الموارد البشرية والتفاوت في حجم الموارد الطبيعية والتفاوت في حجم ومستوى وسائل الإنتاج والتقدم التقني والتفاوت في توزيع الدخل وحجمه، أما التجانس

السياسي فيبدو من خلال التفاوت أيضاً بين أنظمة الحكم التي تتراوح بين العشائري والملكي والجمهوري والعسكري وغير ذلك، ثم يبدو أيضاً من خلال وجود أو عدم وجود المؤسسات الديمقراطية والحزب الواحد الحاكم أو التعددية السياسية، أما مفهوم التجانس الاجتماعي فيبدو من خلال التفاوت في مستوى التعليم ونسبة الأمية ومستوى الخدمات الصحية والخدمات الثقافية وغيرها.

2- شهدت المجتمعات العربية خلال السبعينات من القرن العشرين، من التغييرات، أكثر وأعمق ما شهدته في أي فترة مشابهة في تاريخها الحديث (وربما في تاريخها كله) وكما يأتي ذكره: تضاعف عدد السكان مرة ونصف، وازدياد حجم المدن بمعدل ثلاث مرات، وارتفاع عدد المدارس والجامعات خمس مرات، وتضاعف متوسط الدخل ثلاث مرات، وتضاعف الحجم المطلق للطبقة العاملة الحديثة ثلاث مرات، وارتفاع عدد أجهزة الراديو خمس عشرة مرة، وارتفاع عدد أجهزة التلفزيون خمس وعشرين مرة، وانفجار خمس حروب ممتدة أو أكثر في المنطقة، وتضاعف عدد المسافرين إلى خارج الوطن العربي خمس عشرة مرة، وازدياد حجم الديون الخارجية لبعض الدول العربية أكثر من ثلاثين مرة، وازدياد حجم أرصدة بعض الدول العربية في الخارج أربعين مرة.[15]

المحور الثاني: مظاهر الفقر وتغير أنماط الجريمة في الوطن العربي

تشير الكثير من الأبحاث والدراسات إلى أن الأفراد يتفاوتون في اتجاهاتهم وميولاتهم لارتكاب الجرائم وممارسة السلوك الانحرافي، ويعود هذا الاختلاف أساسا إلى الخصائص السكانية والفوارق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأفراد، ويعتبر الفقراء من أكثر الفئات الاجتماعية عرضة لتفشي مظاهر الجريمة، إذ تأكد أن الفقر يعتبر مسببا رئيسيا أو محفزا لارتكاب الجريمة، ويمكن تحليل هذا الطرح باستعراض ثلاث مستويات للتحليل:

1- المستوى المعيشي وتزايد الجريمة في الوطن العربي:

ترى الأبحاث المندرجة ضمن التوجهات الاقتصادية لتفسير طبيعة العلاقة بين الفقر والجريمة بأنها علاقة سببية مباشرة، إذ إن واقع الفقر الذي يعيشه الفرد يدفعه إلى البحث عن تلبية احتياجاته الأساسية بصفة غير قانونية ويكون سلوكه إذاك إجراميا.[16]

تمثل مشكلة السكن العشوائي في الوطن العربي عائقا كبيرا في وجه التنمية، ومسببا رئيسيا للمشاكل والتوترات الاجتماعية التي تؤدي إلى تزايد ظاهرة الجريمة بأنماطها المختلفة، فغالبية السكان الحضريين في الدول العربية ليس لديهم بديل غير أن يبني أو يشتري أو يستأجر سكنا غير قانوني، وفي ظل عدم اعتراف الحكومات العربية بهذه الشرائح السكانية، فان هذه الفئات تعاني من ضعف الخدمات الأساسية كالكهرباء والصرف الصحي والمياه الصالحة للشرب

ووقود الطهي، ففي مصر تمثل العشوائيات مراكز لانطلاق الجماعات المسلحة، حيث أظهرت بيانات الأجهزة الأمنية المصرية أن نسبة 51% من أعضاء التنظيمات المتطرفة والإرهابية تأتي من المناطق العشوائية بالقاهرة والجيزة، ونسبة 48% من منطقة الصعيد.[17]

كما ترتبط البطالة عادة بانخفاض حاد وغير متوقع في دخل الفرد العاطل مما يجعل الفرد فقيرا سواء كان فقرا مطلقا أو نسبيا، فإذا ما طال أمد هذا الانخفاض الحاد في الدخل واستحكم فانه يؤدي إلى السلوك الإجرامي والانحراف بدافع من الحاجة المادية والعوز الاقتصادي.[18] وقد أظهرت الدراسة التي قام بها كل من أحمد حويتي وعبد المنعم بدر ودمبا تيرنو ديالو على عينة من المساجين في الدول العربية، أن غالبية المبحوثين يقطنون في أحياء شعبية وهامشية فقيرة محرومة من الخدمات والمرافق العامة وتنتشر فيها البطالة والفقر، باستثناء دولة قطر، حيث توزعوا بين أحياء شعبية ومتوسطة، وربما يعود ذلك إلى الوضع الاقتصادي الجيد الذي يتمتع به مواطنو هذه الدولة.[19]

الجدول رقم (1): المستوى المعيشي في بعض الدول العربية.[20]

الدولة	نسبة الفقر المدقع %	المياه النظيفة %	الصرف الصحي المحسن %	الوقود الحديث %	نسبة السكان دون خط فقر الدخل 1.25دولار
الإمارات	0.0	0.1	0.1	0.0	-
تونس	0.2	1.2	1.4	0.5	2.6
الأردن	0.1	0.2	0.0	0.0	0.4
مصر	1.0	0.3	1.0	-	2.0
المغرب	3.3	4.4	6.5	4.9	2.5
اليمن	31.9	31.9	25.7	28.4	17.5
الصومال	65.6	70.0	69.1	81.0	-

2- المستوى التعليمي وتزايد الجريمة في الوطن العربي:

تشير الفروق في مستويات التعليم إلى أن الأفراد الذين ينتمون إلى مستويات تعليمية معينة يميلون إلى ممارسة الجريمة والقيام بأفعال إجرامية أكثر من غيرهم ممن ينتمون إلى مستويات تعليمية أخرى، ومن هنا فان الحكومات العربية تسعى إلى الارتقاء بالمستوى التعليمي لمواطنيها عبر زيادة الإنفاق الحكومي على التعليم، بالرغم من أن هناك جدلا كبيرا حول دور التعليم والإكثار من المدارس في مكافحة الجريمة أو التخفيض من انتشارها، فهناك من يرى أن التوسع في

التعليم والإكثار من المدارس دون توفير فرص عمل مناسبة من شأنه أن يدفع الأفراد إلى أن يصبحوا مجرمين، إذ إن التعليم يجعل الشخص أكثر مهارة في الإجرام، وان التعليم في هذه الحالة سيغير من خصائص الجريمة ولكنه لن يغير من خصائص الشخص المجرم. إلا انه يمكن القول أن التعليم عامل مهم من جملة من العوامل الأخرى التي لها صلة أساسية بمكافحة الجريمة والسلوك الانحرافي في المجتمعات.[21]

تشير البيانات المتاحة عن التعليم في الوطن العربي إلى انه هناك تحسن ملحوظا في نسب التسجيل الابتدائي خلال العقد الأخير، إلا أن المشكلة تتمثل في ارتفاع نسب التسرب المدرسي وعدم إكمال كل الأطوار التعليمية، وذلك بسبب بعض التقاليد الاجتماعية وهبوط مستوى الأداء التعليمي، وعدم ارتباط المناهج التعليمية بالخطط التنموية، إضافة إلى الأعباء والتكاليف المادية الواقعة على الأسر الفقيرة في الوطن العربي.[22]

الجدول رقم (2): المستوى التعليمي في بعض الدول العربية 2002–2011. [23]

الدولة	التسجيل في التعليم الابتدائي %	التسجيل في التعليم الثانوي %	التسجيل في التعليم العالي %	معدل التسرب في الابتدائي %
قطر	103.0	94.0	10.0	6.4
البحرين	107.0	103.0	-	1.8
الجزائر	110.0	95.0	30.8	5.0
العراق	105.0	53.0	16.4	33.3
موريتانيا	102.0	24.0	4.4	29.3
جيبوتي	59.0	36.0	4.9	35.7
السودان	73.0	39.0	6.1	9.1

3- المستوى الصحي وتزايد الجريمة في الوطن العربي:

لقد أثبتت عديد الدراسات أن الجوع يقوض أمن الإنسان بأبسط أشكال وجوده، فهو يلحق الضرر بالصحة والإنتاجية وبالعلاقات مع الآخرين، كما يمثل تهديدا للحياة ذاتها بما يتجاوز الانتقاص من العمر المتوقع عند الولادة أما التدافع للحصول على قوت اليوم فقد يتفجر على شكل صدامات وأعمال شغب عنيفة، وتزايد كافة أشكال الجريمة مثل السرقة والقتل...، وقد تجلى ذلك في الأحداث التي وقعت في الأعوام القليلة الماضية في الدول العربية، فقد شهدت مصر والمغرب وموريتانيا ولبنان واليمن وسوريا منذ أكتوبر 2007 حركات احتجاج جماعية التي أدت إلى مصرع بعض الأشخاص، كما أن الاحتجاجات المتعلقة بالغذاء يمكن أن تتجاوز حدود المجتمعات،ويمكن أن تتحول إلى جرائم عابرة

للحدود، فتثير التوتر بين الدول والكيانات، وذلك ما حدث في جانفي 2008 عندما اقتحم الفلسطينيون الحدود المصرية بسبب الحصار المفروض من إسرائيل.

كما أن الجوع وسوء التغذية ينعكس سلبا على التحاق الأطفال بالمدارس، مما يجعلهم عرضة للتسرب المدرسي ومشاكل البطالة، كما يجعلهم أيضا عرضة للآفات الاجتماعية المختلفة كالتدخين والإدمان على المخدرات، ومنه فقد يصبحون أهداف سهلة للتنظيمات المتطرفة والإرهابية والمنظمات الإجرامية المختلفة في ظل غياب فرص العمل.[24]

الجدول رقم (3): المستوى الصحي في بعض الدول العربية.[25]

الدولة	نقص الوزن عند الأطفال دون سن الخامسة %	انتشار الايدز عند الشباب %		وفيات الأطفال دون سن الخامسة 1000 مولود	نسبة الأطباء لكل 1000 فرد
		الإناث	الذكور		
عمان	8.6	0.1	0.1	9	1.9
مصر	6.0	0.1	0.1	22	2.8
المغرب	8.6	0.1	0.1	36	0.6
موريتانيا	14.7	0.3	0.4	111	0.1
جيبوتي	22.9	1.9	0.8	91	0.2
السودان	27.0	1.3	0.5	103	0.3
الصومال	31.6	0.6	0.4	180	0.0

الاستنتاجات:

خلُصت هذه الدراسة فيما يتعلق بالإجابة عن المشكلة البحثية المطروحة، إلى أن هناك عوامل عديدة تتسبب في دفع الأفراد والمؤسسات إلى ارتكاب الجرائم بأنماطها المختلفة، إلا أن الفقر وفقا لمفاهيمه الجديدة التي تجمع بين مفاهيم الدخل ومفاهيم القدرة، يعتبر من الدوافع الرئيسية التي تدفع نحو تزايد وتغير أنماط الجريمة في الوطن العربي، وبالرغم من أن هذه المشاكل لا تزال تؤرق الحكومات العربية وتقف في وجه العجلة التنموية خصوصا بعد تداخلها بظواهر الإرهاب والجريمة المنظمة، إلا أن هناك تحسنا ملحوظا في بعض مؤشرات الدول العربية، التي استفادت كثيرا من أهداف التنمية للألفية التي أطلقتها الأمم المتحدة سنة 2000.

وبالرغم من عدم التشكيك في الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الجريمة في الوطن العربي، إلا أن القضاء على الجريمة في الدول العربية، يجب أن يكون منطلقا من رغبة حقيقية، تجسدها الإرادة السياسية عبر إستراتيجية واضحة

المعالم، ووفقا لرؤية مجتمعية تصاعدية، بدءا بالفرد، ومرورا بالأسرة، ووصولا إلى المجتمع. كما يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار طبيعة الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المعقدة والمتعددة في الدول العربية. وتراعى فيها أيضا الإمكانات المادية والبشرية التي تزخر بها المنطقة، وهذا لا يمنع من اتخاذ إجراءات موازية لتطوير القدرات الهيكلية والوظيفية للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وذلك ما سينعكس إيجابا على أداء المؤسسات العامة والخاصة، وفعالية السياسات والبرامج الحكومية وغير الحكومية لمكافحة الجريمة.

---

(1): UNDP, ***Human Development Report 1999*** (New York: Oxford University Press, 1999), pp. 1-13.

(2): خديجة عرفة محمد أمين، ***الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي*** (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009)، ص ص. 32، 33.

(3): محمد شلبي، ***المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات*** (الجزائر: د.د.ن، 1997)، ص. 130.

(4): ***المرجع نفسه***، ص. 218.

(5): أحمد الربايعة، ***أثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة*** (الرياض: مركز الدراسات الأمنية والتدريب، 1984)، ص ص. 12-16.

(6): Rufus B. Akindola, "Towards a Definition of Poverty: Poor People's Perspectives and Implications for Poverty Reduction," ***Journal of Developing Societies,*** v. 25, no. 2 (2009), pp. 121-50.

(7): عزة محمد حجازي، "أثر الركود الاقتصادي في الفقر: مع إشارة خاصة إلى مصر،" ***بحوث اقتصادية عربية***، ع. 51 (صيف 2010)، ص ص. 80-108.

(8): برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ***تقرير التنمية البشرية 2007/2008: محاربة تغير المناخ، التضامن الإنساني في عالم منقسم*** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة للتنمية، 2007)، ص. 345.

(9): UNDP, ***Human Development Report 1997*** (New York: Oxford University Press, 1997), pp. 15, 16.

(10): برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ***تقرير التنمية البشرية 2010: الثروة الحقيقية للأمم مسارات إلى التنمية البشرية***، ترجمة: الاسكوا (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة للتنمية، 2010)، ص. 96.

(11): محمد الأمين البشري، ***أنماط الجرائم في الوطن العربي*** (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999)، ص ص. 29، 30.

(12): حسين الرفاعي ومحمد الأمين البصير، ***الدلالات الأمنية للتركيب السكاني في الوطن العربي*** (الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1992)، ص. 63.

(13): علي شعيب و آخرون، ***المجتمع العربي الحديث و المعاصر*** (بيروت: دار الفارابي، 1998)، ص.159.

(14): ذياب موسى البداينة، ***التنمية البشرية والإرهاب في الوطن العربي*** (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010)، ص. 20.

(15):فارس رشيد البياتي، ***التنمية الاقتصادية سياسيًا في الوطن العربي***، رسالة دكتوراه (الدنمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة، 2008)، ص ص. 22-25.

(16): المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ***الفقر والجريمة: أبحاث الندوة العلمية الثالثة، الخطة الأمنية الوقائية العربية الأولى*** (الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1986)، ص. 14.

(17): ذياب موسى البداينة، ***واقع وآفاق الجريمة في الوطن العربي*** (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ط.2، 2003)، ص ص. 53، 54.

(18): عاطف عبد الفتاح عجوة، ***البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة*** (الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1985)، ص.40.

(19): للمزيد أنظر: أحمد حويتي وعبد المنعم بدر ودمبا تيرنو ديالو، ***علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي*** (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1998)، ص ص. 82-178.

(20): برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ***تقرير التنمية البشرية 2011: الاستدامة والإنصاف مستقبل أفضل للجميع***، ترجمة: الاسكوا (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة للتنمية، 2011)، ص ص. 147-9.

(21): الربايعة، ***مرجع سابق***، ص ص. 57، 58.

(22): سيد شوربجي عبد المولى، ***تأثير الجريمة على خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي*** (الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1994)، ص. 39.

(23): برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ***تقرير التنمية البشرية 2013: نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متنوع***، ترجمة: الاسكوا (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة للتنمية، 2013)، ص ص. 182-5.

(24): برنامج الأمم المتحدة للتنمية، المكتب الإقليمي للدول العربية، ***تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية*** (بيروت: المكتب الإقليمي للدول العربية، 2009)، ص ص. 136، 7.

(25): برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية 2013...، ***مرجع سابق***، ص ص. 179-81.